

2/4

امتحانات البكالوريا

خاص بكتابة الامتحان

النقطة النهائية
على

مادة :
الشعبة :
المستوى :
التقدير المفسر للنقطة

13633

سم المصحح :
المؤسسة :
التوقيع :

1) الأضرار الاجتماعية التي تسببها عذارة الجاهل
 - يفقد الفرد عن العمل، وهو يؤدي ذلك إلى أن يصبح
 المجتمع عاديًا.
 - تجعل الفوارق الاجتماعية، فقر أو غنى، وأغنياء
 من فقراء.
 - يفقد جميع النظام والسمو، والمساكين يبدون
 المجتمع حينئذ يتعامل بالرجاء، ويفقد الفرد العمل

2) ثالثًا:
 تتلخص قيمة الحضارة في التسرعات، وكان لها تدبير
 الحضارات التي قد ترددت فيها المترجم عليه رور
 المترجم.

3) أما: إذا كان أرحم من غيرها، وبكل تحرف يولد
 على خياراتها.
 - أذية بها مما أذيتها، ويبدو كذا أو ينتفع من
 من فلنفا الكرامة

4) الموانع التي تسببها: عدم الحضارة هي
 الموت - المرض - الجهل - الإغلام - الجسود

رابعًا:
 1) يجوز لأنها جنسية مختلفين
 2) لا يجوز لأنها جنس واحد (الفتح) وهو طابع ربي
 وفيه علم التعاقب
 3) لا يجوز، لأن أصل الورثة، وترجمه في صحة في
 جرمه التمسك

314

13633

II الأصول :

I أولها :

الضوابط	العقوبات الواردة على
حفظ الدين	الشرك بالله أو لغيره أو لغيره
حفظ النطق	مقتل النطق الذي يوجب المال بالجملة
حفظ المال	أكل الربوا - وأكل مال اليتيم
حفظ المسلم	وقود في الحصانة المؤمنات الغاملات

① قرن قبطا على الشكل التالي : أولها حفظ الدين ثم النطق ثم حفظ المسلم وأخيراً حفظ المال.

الأصول	مدى جانب الوجود	مدى جانب عدم الوجود
حفظ المال	تضمن مع الدعوى والبراءة	حده الليرة
	تضمن مع الربوا	حده الحر

ثانياً :

① الحاجيات : هي المصالح التي يفتقر إليها من أجل التوسعة على الكفاية بحيث إذا لم تكن من أركانها تؤديه في الغالبية العظمى والخروج من إقراره في الأصل يدخل بالضرورة في موقع الحاجيات في التوسعة والتمتع الشخصية . هي الأثرية من مبادئ العقائد وتترك الأصول المدونة التي تألفها المولى الربيعي ويذكر كذلك جميعها في كتابه التمهيد .

② الأمور الواردة على قسمين : الأول الحاجيات من المصالح الحاجية .
 - بأبسطها : هو ما لا يفتقر على قول في الله عليه وسلم
 - أيضاً : هو ما لا يفتقر على قول في الله عليه وسلم
 - أيضاً : هو ما لا يفتقر على قول في الله عليه وسلم
 - أيضاً : هو ما لا يفتقر على قول في الله عليه وسلم
 - أيضاً : هو ما لا يفتقر على قول في الله عليه وسلم

(3)

التأدية الشرعية	الشرع المناسبة لها
الضمان كالتسليم المكفول	جواز تحمل المبتدئ المظن جواز قتل الكافر من الكفر عز عليه السلام
الضمان لا يبرأ بالثمن بالضمان	منع العز الذي يلزم ما إذا تعدت عنها أحدتها

(2)

بالتسليم

1- لا يجوز الإجماع إذا فليح لأننا نحن قطعي الشك والظن
 لا يجوز الإجماع في شئو نحو لا دلالة
 2- يجوز ذلك لأنه من بعض الشكوك وضمن الطلبة
 ويركز من الإجماع في دلالة لأقرب عمل أكثر من معنى
 3- يجوز له قوله تعالى دو وبالرسلنا من قبلك الأنجالا
 من غير الهم فلهذا الأمر الذي لا يثبت له
 4- كما أن جمع عليه في كل الضمان فالعامة من أولاد
 الملتصاء والعلماء يدورهم بجدولهم أو لا يكثر أحد على
 ذلك

(07r)

(07r)

(07r)

البراءة

إذا تعذر الجمع بين الأدلة المتعارفة يرجع إليه تفرج
 بيناهم اللزيم من أحد في إحداهما وإلا تفرج ذلك
 حسب البحث في بقا في الشك أو الوجود في
 الدليل المتأخر الدليل المتقدم

(07r)

